مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 05 سبتمبر 2023

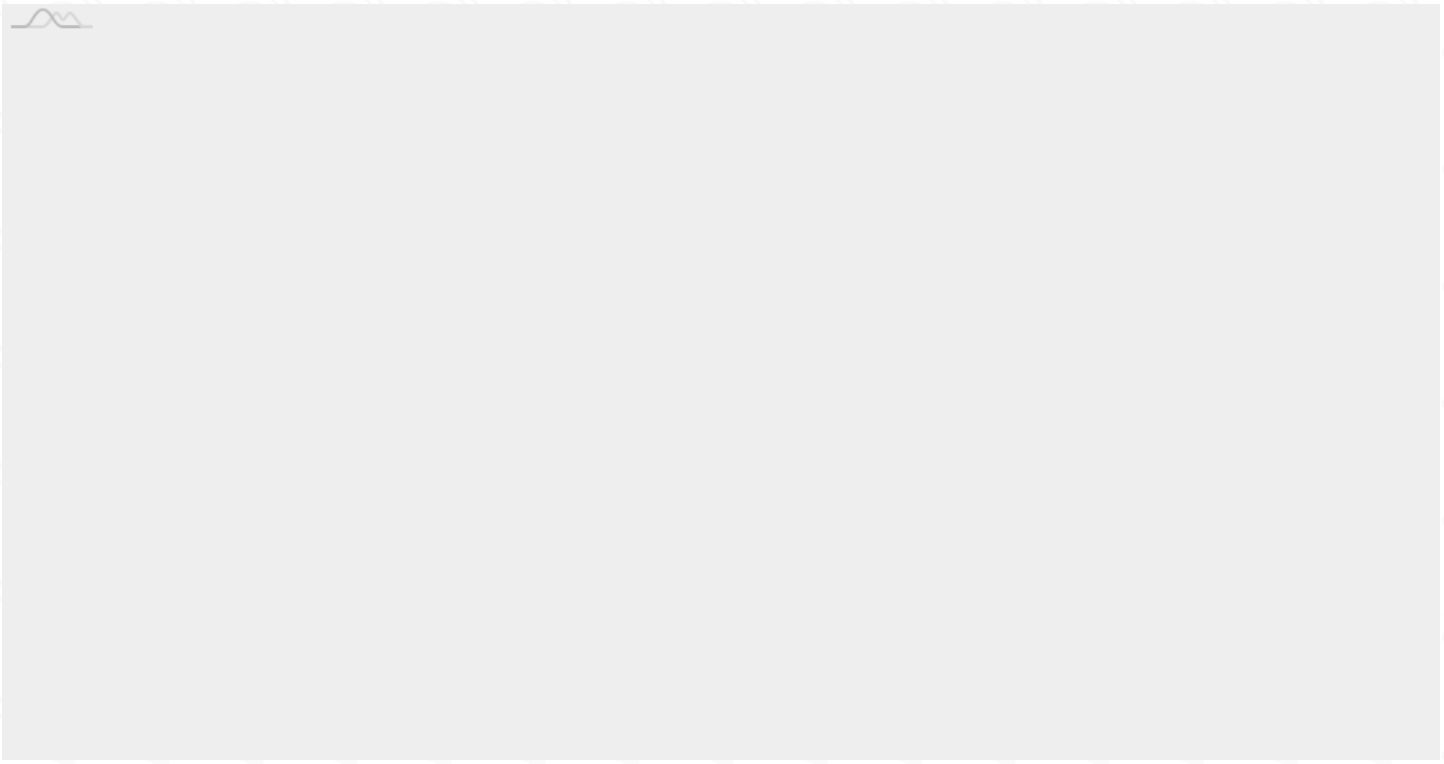

أسوشيتد برس: بعد زيارته مصر .. قائد الجيش السوداني يزور دولة جنوب السودان

(ترجمات . أسوشيتد برس)

أفادت وكالة أسوشيتد برس أن قائد الجيش السوداني أجرى محادثات في جوبا يوم الاثنين مع رئيس جنوب السودان في ثاني رحلة له إلى الخارج بعد زيارته مصر منذ بدء الحرب في بلاده في وقت سابق من هذا العام.

ووصل الجنرال عبد الفتاح برهان، رئيس مجلس السيادة الحاكم، إلى عاصمة جنوب السودان، جوبا، صباح الاثنين، وكان في استقباله الرئيس سلفا كير. وأجرى الزعيمان محادثات ركزت على الجهود الإقليمية لإيجاد تسوية للصراع في السودان، وفقًا لمجلس السيادة.

ونقلت الوكالة الأمريكية عن وزير شؤون مجلس الوزراء في جنوب السودان مارتن إيليا لومورو قوله إن رئيس جنوب السودان لديه حل «لحل الصراع» في السودان، بحسب بيان صادر عن رئاسة جنوب السودان.

وقال لومورو «من المعروف أن الرئيس كير هو الشخص الوحيد الذي لديه علاقة حميمة ومعرفة بالسودان ويمكنه إيجاد حل للأزمة السودانية».

في غضون ذلك، نُقل عن علي الصادق، القائم بأعمال وزير الخارجية السوداني، قوله إن جنوب السودان هو أفضل مرشح للنظر في الصراع المستمر «لأننا كنا دولة واحدة لفترة طويلة ونعرف بعضنا البعض، ونعرف المشاكل ونحن نعرف احتياجاتنا».

حصل جنوب السودان على استقلاله عن السودان في عام 2011 بعد صراع طويل.

ولفتت الوكالة إلى أن الأمم المتحدة ووكالات إنسانية أخرى ناشدت يوم الاثنين تقديم مليار دولار لمساعدة أكثر من 8,1 مليون شخص، وهو العدد المتوقع للفارين من الحرب إلى خمس دول مجاورة بحلول نهاية عام 2023. وتشمل تلك الدول المجاورة مصر وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا وجنوب السودان.

وأشارت الوكالة إلى أن الزعيم السوداني التقى بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الأسبوع الماضي في مدينة العلمين الساحلية. وكانت هذه أول رحلة له إلى الخارج منذ الحرب.

وتشير التقديرات إلى أن الصراع أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 4000 شخص، وفقًا لمكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على الرغم من أن النشطاء والأطباء على الأرض يقولون إن عدد القتلى أعلى بكثير على الأرجح.

رويترز: مصر تشتري ما يقرب من نصف مليون طن من القمح الروسي في صفقة بالأمر المباشر

(اقتصاد . رويترز)

أفادت وكالة رويترز في تقرير حصري نقلًا عن أربعة تجار أن وزارة التموين والتجارة الداخليه ممثله في الهيئة العامة للسلع التموينية ا شترت نحو نصف مليون طن متري من القمح الروسي بالأمر المباشرونجحت في التفاوض على أسعار أقل من تلك المعروضة في المناقصات التقليدية.

وبدأت مصر، إحدى أكبر مستوردي القمح في العالم، العام الماضي في التحول نحو المشتريات المباشرة بدلًا من المناقصات بعد أن عطلت الحرب في أوكرانيا شرائها.

وقال التجار إن الهيئة العامة للسلع التموينية اشترت حوالي 480 ألف طن متري من القمح الروسي من شركة سولاريس التجارية يوم الجمعة، بسعر حوالي 270 دولارًا للطن على أساس التكلفة والشحن.

ولم يتسن الاتصال بالهيئة العامة للسلع التموينية للتعليق.

وقال متعاملون لرويترز إن السعر قد يكون أقل من الحد الأدنى غير الرسمي الذي حددته الحكومة الروسية للسيطرة على أسعار القمح المحلية.

قدم موردو القمح الروس الآخرون عروضًا يوم الجمعة بسعر على أساس التسليم على ظهر السفينة (فوب) يبلغ 265 دولارًا للطن المتري، معتقدين أنه الحد الأدنى للسعر المحدد، وسعر التكلفة والشحن يتجاوز 270 دولارًا للطن.

وقال متعاملون لرويترز إن الحد الأدنى للسعر ليس ملزما قانونا لكن من المتوقع أن يتبع الموردون تعليمات وزارة الزراعة الروسية.

وأشارت الوكالة إلى أن هناك قدرًا من عدم الوضوح في السوق حول مستوى الحد الأدنى لسعر الحد الأدنى الروسي.

ويقول التجار إن هناك أسعارًا دنيا مختلفة للمبيعات بالأمر المباشر والمبيعات في المناقصات العامة، بالإضافة إلى أسعار مختلفة للمبيعات في كل شهر بين سبتمبر وديسمبر، وخصومات على أنواع القمح الأقل بروتينًا.

وفي مناقصة الأسبوع الماضي، قدم جميع الموردين الروس عطاءات بسعر محدد قدره 270 دولارًا للطن المتري على أساس التسليم على ظهر السفينة (فوب)، مع أسعار التكلفة والشحن تتراوح بين 286.25 دولارًا و291 دولارًا للطن المتري.

وقال تجار لرويترز في ذلك الوقت إن ذلك أثر على القدرة التنافسية للقمح الروسي، إذ اشترت الهيئة العامة للسلع التموينية بدلا من ذلك قمحا رومانيا وفرنسيا أرخص.

كما اشترت الهيئة العامة للسلع التموينية بالأمر المباشر شحنة واحدة من القمح البلغاري بسعر 270 دولارًا للطن شاملاً تكاليف الشحن يوم الجمعة.

وبعد أن أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل صادرات البلاد من القمح، كانت مصر تعتمد بشكل أساسي على الحبوب الروسية الرخيصة نسبيًا.

وفي العام الماضي قال وزير التموين المصري إن الشراء مباشرة من الموردين مكنه من التفاوض على أسعار أفضل في أوقات عدم اليقين.

ولفتت الوكالة إلى أن مصر تعاني من أزمة العملة الأجنبية بعد أن أحدثت الحرب الأوكرانية صدمة واسعة النطاق لاقتصادها، مما دفعها إلى البدء في تأجيل مدفوعات القمح.

وكانت الحكومة قد وقعت مؤخرًا اتفاقية قرض بقيمة 500 مليون دولار مع مكتب أبوظبي للصادرات لشراء القمح المستورد من شركة الظاهرة الزراعية ومقرها الإمارات العربية المتحدة.

ديلي ميل: بريطانية تروي كيف تحولت رحلة أحلامها في مصر إلى أسوأ رحلة على الإطلاق

(اقتصاد . ديلي ميل)

أبرزت صحف بريطانية عدة التجربة التي عاشتها جريس تشينغ، مدونة سفر بريطانية، في مصر، وكيف تحولت رحلتها الحلم إلى أسوأ رحلة لها على الإطلاق.

وقالت صحيفة ديلي ميل إن إحدى السائحات، وهي مدونة سفر، كشفت عن سبب تحول زيارتها لمصر بسرعة إلى واحدة من أسوأ تجارب السفر في حياتها.

أمضت جريس تشينغ أسبوعًا في مصر زارت خلالها ف أهرامات الجيزة وغيرها من المعالم التاريخية ولكنها شعرت بعدم الأمان طوال الوقت.

وقد أفسد عطلتها المحتالون العدوانيون الذين يتربصون بها في كل مكان في مناطق الجذب السياحي في محاولة لخداع السياح والمطالبة بالمال، وفقًا للصحيفة.

وقالت جريس في مقطع فيديو على تطبيق تيك توك إنها شعرت بعدم الارتياح الشديد عند زيارتها لمصر، موضحة أن الاحتيال مشكلة كبيرة في مصر ولم تكن تعرف حقًا مدى حجمها عند زيارتها الأولى لمصر.

وشاركت جريس تجربتها في محاولة تنبيه المسافرين الآخرين حول المخاطر المرهقة التي تعرضت لها.

و تقول جريس إن «ثقافة الصخب» في مصر جعلتها تشعر وكأنها تتعرض للمضايقة باستمرار. وتنصح السياح بالحذر من أي شخص يقترب منهم أو يعرض التقاط الصور.

و لم توصي جريس أيضًا بالسفر إلى مصر فرادى، خاصة للنساء، بسبب التحديق غير المريح من الرجال.

وفي المجمل، سرعان ما تحولت عطلة أحلامها إلى مصر إلى رحلة مرهقة، إذ كانت تخشى باستمرار فقدان متعلقاتها. وشارك بعض المعلقين تجارب سلبية مماثلة في زيارتهم لمصر والشعور بعدم الأمان بوصفها سائحة.

سي إن إن: إعادة افتتاح أحد أقدم المعابد اليهودية في العالم في مصر

(ديني . CNN)

اهتمت شبكة سي إن إن بافتتاح مصر لأحد أقدم المعابد اليهودية في العالم، كنيس بن عزرا، وذلك بعد ترميمه وتجديده في إطار خطة الحكومة المصرية لترميم الآثار الإسلامية والمسيحية واليهودية,

وقالت الشبكة الأمريكية إن مصر أعادت فتح أحد أقدم المعابد اليهودية في العالم وموطنًا لأهم مجموعة من المخطوطات اليهودية.

افتتح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي كنيس بن عزرا يوم الخميس بعد عقد من أعمال الترميم، بحسب وزارة السياحة والآثار.

وقد شُيّد الكنيس في القرن الثاني عشر، وأعيد بناؤه في عام 1889 ورُمِّم سابقًا في عام 1982. وسمي الكنيس على اسم إبراهيم بن عزرا، وهو شخصية يهودية قام بتأليف عديدًا من التعليقات التوراتية خلال العصر الذهبي لليهودية الإسبانية.

وزار الموقع شخصيات يهودية بارزة على مر التاريخ، بما في ذلك موسى ميمون، أحد أكثر الفلاسفة اليهود نفوذاً. وعاش ميمون بالقرب من الكنيس ومار عبادته هناك. ويعتقد البعض أن موقع الكنيس هو المكان الذي صلى فيه النبي موسى.

كان الكنيس أيضًا هو المكان الذي عُثر فيه على أهم مجموعة من المخطوطات اليهودية في العصور الوسطى في أواخر القرن التاسع عشر، وفقًا لمكتبة جامعة كامبريدج، حيث يُحتفظ الآن بالوثائق.

ولفتت الشبكة إلى أن أحدث ترميم للكنيس أكملته جمعية قطرة الحليب، وهي منظمة تسعى للحفاظ على التراث اليهودي لمصر.

قالت لويز برتيني، المديرة التنفيذية لمركز الأبحاث الأمريكي في مصر إن وزارة الآثار المصرية المصرية عملت على ترميم الكثير من المباني وتُولي أهمية لمشاريع حفظ الآثار في السنوات القليلة الماضية.

وقال بيرتيني إن مركز الأبحاث الأمريكي يعمل عن كثب مع الوزارة لحماية جهود الحفظ. وقالت برتيني إنها منحت مؤسسة قطرة الحليب منحة في عام 2017 لتمويل جهود ترميم المعابد اليهودية المتبقية في مصر، بما في ذلك بن عزرا.

تجاوز عدد السكان اليهود في مصر 80 ألف نسمة في عام 1948، لكن بقي حوالي عشرة يهود فقط في البلاد اليوم.

ووفقًا لبرتيني، فإن جهود الترميم تهدف إلى حد كبير إلى تحسين السياحة. وقالت إن هناك دائمًا جهد لفتح مواقع جديدة أو جعل الموقع الحالي أفضل.

انتقادات لهدم المقابر التاريخية

لكن مصر تعرضت لانتقادات شديدة لتدمير أجزاء كبيرة من القاهرة القديمة لإفساح المجال لمشاريع التنمية، وفقًا

للشبكة.

تقوم الحكومة المصرية بهدم المقابر التاريخية في أقدم أجزاء العاصمة، والتي تسمى مدينة الموتى، لإفساح المجال لتشيد طرق جديدة. وذكرت وسائل إعلام مصرية في يونيو أن الرئيس السيسي طلب نقل القبور إلى موقع دفن جديد، مقبرة الخالدين.

وقوبلت هذه الخطوة بسخط من المؤرخين والنشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، الذين رأوا أنها تدمير لتراث مصر وموقع تراث عالمي لليونسكو.

وكتب المؤرخ خالد فهمي على تويتر أن «الكنوز الفريدة ستدمر تماما وسنتحمل جميعا العار من التسبب في تدميرها».

وقد جرى بالفعل نقل المقابر لإفساح المجال للجسور والطرق السريعة.

جي أي أس ريبورتس: صادرات مصر من الغاز تحت التهديد

(اقتصاد . جي أي أس ريبورتس أونلاين)

اهتم موقع جي أي أس ريبورتس المهتم بتقديم التحليلات والتنبؤات الجيوسياسية العالمية في تقرير أعدته كارول نخلة بمستقبل قطاع الطاقة في مصر وتحديدًا صادرات الغاز الطبيعي والتحديدات التي يواجهها القطاع.

تستهل الكاتبة تقريرها بالإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان تخيل أن مصر، التي تحتل حاليًا المرتبة الـ12 في تصدير الغاز الطبيعي المسال في العالم، تعاني من نقص حاد في الوقود المحلي. لكن انقطاع التيار الكهربائي كان هو القاعدة هذا الصيف. وأعلنت الحكومة عن عدة إجراءات لتخفيف الأزمة، بما في ذلك قطع الكهرباء وعمل موظفي الدولة من المنزل في أيام محددة.

وفي حين أن موجات الحر المتكررة في الصيف والطلب المتزايد على التبريد هي المسؤولة عن الأزمة، فإن الأزمة تعكس مشكلة أعمق، وهي القدرة المحدودة في إنتاج الغاز في مصر. وهي تثير تساؤلات حول إمكانات التصدير في البلاد ولها آثار على المشترين في أوروبا وأماكن أخرى.

وما لم تُجرى اكتشافات مهمة جديدة في مصر، وينخفض استهلاكها المحلي من الغاز وتتوافق الأسعار المحلية مع الأسعار في السوق الدولية، فإن مكانة البلاد باعتبارها مُصدرًا رئيسًا للغاز سوف تتعرض للخطر، إلى جانب طموحها في أن تصبح مركزًا إقليميًا للغاز.

الطلب المحلي يتجاوز الإنتاج

ويلفت التقرير إلى أن الغاز الطبيعي يهيمن على مزيج الطاقة الأولية وتوليد الكهرباء في مصر، حيث يمثل 55% و84% على التوالي. ويعد قطاع الطاقة أكبر مستهلك للوقود، إذ يمثل أكثر من 62% من الاستهلاك المحلي.

بين عامي 2002 و 2012، نما الطلب المحلي في مصر بمتوسط سنوي قدره 7.1 في المائة (مقارنة بمتوسط

عالمي قدره 2.9 في المائة ومتوسط أفريقي قدره 5.5 في المائة). كان هذا الطلب مدفوعًا في المقام الأول بأسعار الغاز المدعومة والسياسة الحكومية التي شجعت استخدام الغاز في التطبيقات الصناعية وتوليد الطاقة.

وبسبب فشل مصر في الاقتراب من هدفها الطموح للطاقة الخضراء، وفي ضوء التوسع الديموجرافي والاقتصادي المستمر، فإن الطلب المحلي على الغاز من المحتم أن يتسارع مرة أخرى.

بمرور الوقت، أصبحت الطاقة المدعومة ضرورية للعقد الاجتماعي للبلد. في عام 2022، استهلكت مصر 60.7 مليار متر مكعب من الغاز، أي ما يعادل 37.3 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز في إفريقيا، مما يجعلها أكبر سوق للغاز في القارة.

عندما لم يتمكن نمو الإنتاج المحلي من تلبية الطلب المحلي، أدخلت الحكومة المصرية إصلاحات في عام 2014 للتخلص التدريجي من دعم الغاز. وفي عام 2016، وافق صندوق النقد الدولي على المساعدة في تمويل الإصلاح من خلال مرفق الصندوق الممتد، وتعهدت مصر بإنهاء دعم الطاقة. ومع ذلك، حتى الآن، لم تتحقق الأسعار القائمة على السوق بالكامل.

الإنتاج: الإمكانات غير المحققة

وتضيف الكاتبة أن مصر، وعلى جانب العرض، هي لاعب في أسواق الغاز. وتمتلك 2.1 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة، أي ما يعادل 16.3 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة في القارة الأفريقية، والتي تصنفها فقط بعد نيجيريا (5.5 تريليون متر مكعب) والجزائر (2.3 تريليون متر مكعب).

تنتج مصر الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي منذ منتصف السبعينيات، وهو ما يلبي احتياجاتها بالكامل. وفي عام 2004، تجاوز إنتاجها من الغاز الاستهلاك، وقامت بتصدير الفائض. واستمر الفائض لمدة عشر سنوات. وبحلول عام 2014، كافحت مصر للحفاظ على نمو الإنتاج وأصبحت مستوردًا صافيًا للغاز. وكان الاستثمار المحدود هو السبب الرئيس، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحكومة المصرية كانت متأخرة عن سداد مستحقات شركات النفط والغاز، وجزئيا بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي أعقب الثورة المصرية عام 2011 والإطاحة بالرئيس حسني مبارك (1981-2011). وكان إنتاج الغاز في البلاد يتقلص بمعدل سنوي متوسط قدره 14.5% حتى عام 2016، عندما وصل الإنتاج إلى حوالي 40 مليار متر مكعب، أو 33.7% أقل من ذروته في عام 2009.

خطوات في الاتجاه الصحيح

وأشارت الكاتبة إلى أن الحكومة المصرية، ولعكس هذا الاتجاه، منحت تراخيص استكشاف جديدة بشروط أكثر جاذبية للمستثمرين. وهذا الجهد أتى ثماره. في عام 2015، أعلنت شركة إيني الإيطالية عن اكتشاف حقل ظهر، الذي أعاد كتابة ثروات مصر من الغاز. ولا يقتصر الأمر على أن ظهر هو أكبر حقل غاز جرى اكتشافه في منطقة شرق البحر المتوسط، ولكن إيني، مشغلها، نجح في تشغيله في أقل من عامين ونصف من الاكتشاف - وهو وقت قياسي لحقل المياه العميقة بهذا الحجم. وبدأ الإنتاج من حقل ظهر في عام 2017 وعكس تراجع الإنتاج المصري. وفي عام 2022، أنتجت مصر 64.5 مليار متر مكعب، بزيادة 7 في المائة عن ذروتها السابقة وأكثر من ربع إنتاج الغاز في إفريقيا.

وتبع ذلك اكتشافات أخرى، على الرغم من عدم وجود أي منها بالوزن نفسه لحقل ظهر. في ديسمبر 2022، صرح طارق الملا، وزير البترول المصري، أن البلاد تعتزم استثمار 2.1 مليار دولار في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي

بحلول عام 2025.

وسيحدد حجم الاكتشافات المحتملة توقعات الإنتاج والصادرات المصرية. وفي غياب المزيد من الاكتشافات الشبيهة بحقل ظهر، من المتوقع أن يبلغ إنتاج مصر من الغاز ذروته بحلول عام 2028 (عند أقل من 80 مليار متر مكعب). في المقابل، لا توجد علامة على ذروة الطلب على الغاز في أي وقت قريب.

الأصول المصرية: البنية التحتية لتصدير الغاز

ونوّهت الكاتبة إلى أن مصر طورت البنية التحتية لتصدير الغاز في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عندما تجاوز إنتاج الغاز الاستهلاك المحلي. وتمتلك البلاد خط أنابيب تصدير غاز عملي واحد يسمى خط أنابيب الغاز العربي الذي يربطها بالأردن وسوريا ولبنان. ويبلغ عمر خط الأنابيب ما يقرب من عقدين من الزمن وتبلغ سعته السنوية 10 مليار متر مكعب. ومع ذلك، فقد تضررت أجزاء سورية من المنشأة خلال الحرب الأهلية ولا تزال التدفقات إلى سوريا ولبنان معطلة.

تمتلك مصر مصنعين محليين ومحطات لتسييل الغاز الطبيعي (في إدكو ودمياط) مكنت البلاد من تصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية منذ عام 2005. وهذه المصانع هي حاليًا طرق التصدير الوحيدة العاملة في مصر. بكامل طاقتها، أنتجت تلك المصانع ما يقرب من 5 في المائة من استهلاك الاتحاد الأوروبي للغاز في عام 2022.

ومع ذلك، لم تُستخدم المصانع على نحو كافٍ خلال معظم العقد الماضي. وبعد أن أصبحت مصر مستوردًا صافيًا للغاز في أوائل عام 2010، أغلقت دمياط في عام 2013 وإدكو في عام 2015 (استمر تسييل الحد الأدنى من الأحجام في الحفاظ على تشغيل المعدات). ومع ذلك، فإن إنتاج الغاز في ظهر وتصدير الغاز من إسرائيل إلى مصر مكنا من إعادة فتح إدكو في عام 2020 ودمياط في عام 2021.

في عام 2022، صدرت مصر 8.9 مليار متر مربع من الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق العالمية، وهو ما يمثل 1.6 في المائة من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. ومع ذلك، على عكس عام 2021، عندما استوعبت آسيا 71 في المائة من صادراتها، ذهب 73 في المائة من الغاز الطبيعي المسال المصري إلى أوروبا في عام 2022، حيث استفادت مصر من ارتفاع أسعار الغاز الناجم عن الحرب في أوكرانيا.

وأوضحت الكاتبة أن هذه المرونة في إعادة توجيه تدفقات الغاز الطبيعي المسال هي بلا شك ميزة. ومع ذلك، فإن توقعات مصر للتصدير على المدى الطويل تعتمد على نمو إنتاجها وانخفاض استهلاكها. ويرى بعض المحللين أن صادرات الغاز الطبيعي المسال المصرية ستبلغ ذروتها بالفعل في عام 2023 ثم تنخفض بعد ذلك، حيث يؤثر نمو الطلب المحلي على الصادرات. وهذا ليس سيناريو غير قابل للتصديق في ظل الظروف الحالية.

طموح مركز الطاقة المدعوم من الاتحاد الأوروبي

وتتطرق الكاتبة إلى طموح مصر في أن تصبح نقطة محورية لتجارة الغاز الإقليمية، الأمر الذي يسهل صادرات الغاز العالق بشكل أساسي في شرق البحر المتوسط. بالمقارنة مع جيرانها، تمتلك مصر بنية تحتية راسخة لنقل الغاز. وترسل إسرائيل بالفعل غازها إلى مصر عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط. ومن هناك، يمكن نقل الغاز للتسييل في المحطات المصرية للتصدير.

يأمل الشركاء في أكبر حقل غاز في قبرص، أفروديت، الذي اكتُشف في عام 2011، أيضًا في الاستفادة من البنية

التحتية المصرية لبدء تصدير الغاز من الجزيرة. وعلى الرغم من اكتشافها الأول منذ أكثر من 12 عامًا، لم تبدأ قبرص بعد في استخراج وتصدير غازها. وكذلك لبنان، إذا بدأ في إنتاج الغاز، فقد يرسله عبر خط أنابيب الغاز العربي إلى مصر ومنها إلى الأسواق العالمية.

ترتبط عديد من المخاطر بالاعتماد على مصر كمركز محوري، وفي بعض الحالات، نقطة إعادة التصدير الوحيدة لجيرانها.

كجزء من حملة الاتحاد الأوروبي لتأمين إمدادات الغاز غير الروسية، وقعت بروكسل مذكرة تفاهم مع مصر وإسرائيل. والفكرة هي تمكين توصيل الغاز الطبيعي بشكل مستقر إلى أوروبا بناءً على مبادئ التسعير المدفوع بالسوق وجعل شحنات الغاز الإسرائيلي تذهب إلى أوروبا عبر محطات التصدير المصرية. في وقت سابق، في عام 2018، وقعت بروكسل مذكرة تفاهم مع مصر بشأن دعم الاتحاد الأوروبي لقطاع الطاقة في مصر وطموح أن تصبح مصر مركزًا إقليميًا للطاقة.

السيناريوهات

وتعرج الكاتبة على السيناريوهات المتوقعة فتقول: بالنظر إلى التحديات التقنية والتجارية والسياسية التي يواجهها جيرانها في شرق البحر المتوسط عند التخطيط لصادراتهم من الغاز، قد يكون لدى مصر فرصة جيدة لتحقيق طموحها في المركز الإقليمي. ومع ذلك، ولكي تنجح، يتطلب المشروع موردي وعملاء غاز متنوعين وإرادة سياسية ثابتة وسوق غاز محرر. ولم تتوفر بعد كل هذه الشروط.

وعلى الرغم من إدخال إصلاحات على الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن تحرير السوق لم يحدث بعد في مصر. في يناير 2023، أعلنت الحكومة المصرية أنها تدرس «إدخال آلية مؤشر للسعر المحلي للغاز الطبيعي بحيث يعكس الأسعار الدولية» - وهو وعد لم يتحقق بعد.

كذلك ترتبط عدة مخاطر بالاعتماد على مصر كمركز محوري، وفي بعض الحالات، نقطة إعادة التصدير الوحيدة لجيرانها.

وجه صندوق النقد الدولي «تحذيرًا» لمصر في مؤشر الدول الهشة. وعلى الرغم من الاستقرار النسبي للبلاد منذ سيطرة الجيش خلال احتجاجات الربيع العربي، لا يزال هناك خطر كامن من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وعلى وجه التحديد، لا تزال نسبة الشباب المصري غير المنخرط في التعليم أو التوظيف أو التدريب مرتفعة عند ما يقرب من 30 في المائة، ويحوم التضخم الرئيس المرتفع حول 30 في المائة في 2022-2023، مع تضخم الغذاء عند حوالي 60 في المائة، مما تسبب في تآكل مقلق في مستويات المعيشة لمعظم المصريين. وبالتالي، فإن الموردين الذين يعتمدون على البنية التحتية المصرية والعملاء الذين يضعون رهاناتهم على الغاز المصري يمكن أن يتعرضوا بشكل كبير للهشاشة السياسية والاقتصادية لذلك البلد وتقلبات سوقه المحلي التي لا تزال تتميز بأسعار منظمة وقد تزاحم الصادرات مرة أخرى، وفق ما يختم التقرير.

ديسرابشن ماجزين: لماذا تمول الصين سد النهضة الإثيوبي الكبير؟

(اقتصاد . ديسرابشن ماجزين)

تناولت مجلة ديسرابشن ماجزين، المختصة بالتكنولوجيا المالية والشؤون الاقتصادية، ما وراء تمويل الصين لسد النهضة الإثيوبي رغم محاولاتها إرضاء كل من مصر وإثيوبيا.

وتلفت المجلة في التقرير الذي كتبه هاري كلينش إلى أن الجيش والبحرية والقوات الجوية المصرية بدأوا في مايو من العام الماضي، تدريبات عسكرية مشتركة مع حليفهم وجارهم السودان. وأطلقت الدولتان على التدريبات التي استمرت ستة أيام اسم «حراس النيل» وجاءت وسط تصاعد التوترات مع إثيوبيا بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير في الدولة الواقعة في شرق إفريقيا.

وأشار الكاتب إلى أنسد النهضة هو مشروع البنية التحتية الرائد في إثيوبيا والذي سيوفر لها مستويات كبيرة من السيطرة على الموارد المائية للنيل وربما يغير على نحو دائم ميزان القوى في شرق وشمال إفريقيا.

تهديد وجودي

وأوضح الكاتب أن مصر تنظر إلى السد على أنه تهديد وجودي لأنه يقع على الرافد الرئيس لنهر النيل وبالتالي يمكن أن يقلل كثيرًا من تدفق المياه إلى البلاد. وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري لمجلس الأمن الدولي في يوليو 2021 إن «مصر، الدولة التي يزيد عدد سكانها عن 100 مليون نسمة، تواجه تهديدًا وجوديًا يشكله بناء سد عملاق على الشريان يمنحها الحياة».

وكانت الحرب بين الدولتين، ولا تزال، احتمالية حقيقية للغاية على الرغم من محاولات الخليج للتوسط بين الدول الأفريقية.

دور الصين

ومع ذلك، وحسب ما يتابع الكاتب، فإن أحد العناصر التي غالبًا ما يجري تجاهلها في الجدل حول سد النهضة هو الدور الذي تلعبه البنوك الصينية والشركات المملوكة للدولة في بناء السد. وليس من المبالغة القول إن السد لم يكن من الممكن بناؤه بدون الدعم المالي لشركاء أديس أبابا في بكين. وقدمت الصين أموالًا مهمة لولاها لكانت إثيوبيا، التي تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة في الداخل، قد انهار المشروع.

في عام 2013، عرضت الصين على إثيوبيا قرضًا بقيمة 1.2 مليار دولار من أجل بناء خطوط نقل بين السد والمدن المحلية. وبعد أن زار رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، بكين في عام 2019، عرضت الصين 1.8 مليار دولار أخرى لتعزيز البنية التحتية للطاقة المتجددة المرتبطة بسد النهضة. وقد شاركت الشركات الصينية المتعددة الجنسيات والشركات المملوكة للدولة ـ بما في ذلك شركة سينوهيدرو، ومجموعة جيزوبا، وفويث هايدرو شنغهاي، والمؤسسة الصينية الدولية للمياه والكهرباء ـ في بناء السد.

تعاقدت شركة إليكتريك باور الإثيوبية، شركة المرافق الحكومية، مع جيزوبا بحوالي 40.1 مليون دولار في عام 2019 لمساعدتهم على الانتهاء من بناء السد. وقدمت البنوك الصينية التمويل لشراء المعدات والتكنولوجيات الحيوية. ولا يمكن تجاهل حقيقة المشاركة الكبيرة والفعالة لكل من الشركات الصينية والدولة الصينية في مشروع سد النهضة.

حضور صيني قوي في مصر

ومع ذلك، فإن هذا الالتزام القوي بسد النهضة غريب إلى حد ما، عند النظر في مشاركة الصين الكبيرة في السوق المصرية أيضًا، ذلك أن الشركات الصينية - بما في ذلك المؤسسات المالية – حاضرة بقوة في مصر. ومنذ عام 2009، اختار بنك التنمية الصيني مصر باعتبارها وجهة لأول مكتب تمثيلي خارجي له. وفي عام 2013، افتتح بنك الصين مكتب الأعمال الصيني في القاهرة من أجل «تعزيز زيادة تطوير الاستثمار الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر»، وفقًا للمجلة.

في عام 2019، سافر الرئيس السيسي إلى بكين ووافق على صفقة قرض بقيمة 3 مليارات دولار مع البنك الصناعي والتجاري الصيني لإنشاء منطقة أعمال جديدة في القاهرة. وقد ساعدت العلاقات القوية في مجالي التمويل والأعمال المصرفية على دعم التجارة والتنمية على نطاق أوسع، ونمت الصادرات الصينية إلى مصر بمعدل متوسط يزيد عن 15% سنويًا على مدار الثلاثين عامًا الماضية.

ما وراء دعم الصين لسد النهضة

يوضح الكاتب أن الصين وكما يظهر جليًا في معظم الحالات حريصة على محاولة إرضاء كل من القاهرة وأديس أبابا - وقد دعت كلاهما بالفعل ليصبحا عضوين في كتلة البريكس الشهر الماضي. لكن، وحسب ما يتساءل الكاتب: لماذا تقف الصين بقوة إلى جانب إثيوبيا في نزاع سد النهضة ؟

ويجيب الكاتب بقوله إن الصين لديها أسباب تتعلق بمصلحتها الذاتية لتعزيز حقوق إثيوبيا، بوصفها دولة منبع، في إدارة الموارد المائية كيفما تراه مناسبًا. وبعد كل شيء، فالصين نفسها هي أيضًا دولة منبع لنهر مابجا زانجبو وقد حرضت على عديد من المشاريع داخل حدودها الخاصة التي تحول المياه بالمثل بعيدًا عن البلدان المجاورة. وعلى سبيل المثال، تعمل الصين منذ عام 2021 على إنشاء سد جديد على نهر مابجا زانجبو، على مسافة قريبة من كل من الهند ونيبال، يمكن استخدامه لتقليل تدفقات المياه إلى البلدين.

وكلما نشأت أصوات في الأمم المتحدة أو في محافل دولية أخرى بشأن موضوع إدارة المياه، صوتت الصين باستمرار ضد تنفيذ أطر لتنظيم تقاسم الموارد الطبيعية. كما دافعت الصين عن إثيوبيا في مجلس الأمن الدولي وصوتت ضد أي اقتراحات تدين سد النهضة. وتدعم بكين سد النهضة لأن القوة الشرق آسيوية حريصة على تأكيد حقوق دول المنبع في تحد للأعراف أو الاتفاقيات الدولية.

على الرغم من وجود علاقات مالية وسياسية قوية مع مصر، ترى الصين أن دعمها لسد النهضة جزء لا غنى عنه لسياستها الخارجية ومبادرة الحزام والطريق. وتسعى الصين إلى إنشاء نظام دولي مواز وتقليص قوة التحالفات متعددة الجنسيات التي يقودها الغرب. وفي مجال إدارة المياه، يعني ذلك تأكيد حقوق بلدان المنبع ورفض أي مفهوم للسيادة المشتركة للموارد المشتركة. ويمثل نهج إثيوبيا تجاه سد النهضة رمزًا لكيفية عمل العالم المستقبلي الذي تهيمن عليه الصين، وفق ما يختم الكاتب.